لحظة الاختيار الصعبة في الانتخابات الإسرائيلية.. حين تتحول الأصوات الفلسطينية إلى معضلة سياسية

د/ محمد أحمد صالح

تكشف مشاورات الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوج مع قادة الأحزاب، والتلاسن خلال أداء اليمين في الكنيست، عن أزمة سياسية تتجاوز تشكيل الحكومة إلى طبيعة الدولة وحدود المواطنة والمشاركة الفلسطينية. فقد منحت المقاعد الـ١٩ للقائمتين الفلسطينيتين ثقلاً حاسماً في معادلة الحكم، لكنها اصطدمت برفض قوى يمينية وأخرى معارضة الاعتراف بشراكتهما السياسية. وتعكس المواجهات بين هرتسوج وستروك، وبن جفير والنائب يوسف جبارين، تصاعد الاستقطاب حول الهوية والولاء والشرعية. ويواجه جادي آيزنكوت اختباراً يتجاوز إزاحة نتنياهو، يتمثل في قدرته على تشكيل حكومة مستقرة وتجاوز الإقصاء السياسي، دون التخلي عن توازنات معسكره أو التزاماته تجاه القضية الفلسطينية.

من إجراء مؤسسي إلى اختبار لطبيعة الدولة

لا يمكن قراءة المشاورات التي أجراها الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوج مع قادة الأحزاب لتحديد الشخصية التي ستتولى تشكيل الحكومة الجديدة، بمعزل عن المشهد المضطرب الذي رافق افتتاح الكنيست وأداء أعضائه اليمين القانونية. فالمشهدان، على اختلاف طبيعتهما المؤسسية، يكشفان عن أزمة واحدة تتجاوز التنافس على رئاسة الحكومة وتوزيع الحقائب الوزارية: أزمة تعريف الدولة الإسرائيلية وحدود المواطنة والمشاركة السياسية فيها، ولا سيما عندما تصبح أصوات المواطنين الفلسطينيين ذات وزن حاسم في تحديد هوية السلطة التنفيذية.

وتكمن أهمية اللحظة في أن حصول القائمتين الفلسطينيتين، القائمة المشتركة والقائمة الموحدة، على ١٩ مقعداً من أصل ١٢٠ نقل التمثيل الفلسطيني من موقع الحضور البرلماني المحدود إلى موقع التأثير المحتمل في معادلة تشكيل الحكومة. وهنا لم يعد السؤال مقتصراً على ما إذا كان يمكن للأحزاب الفلسطينية الانضمام إلى ائتلاف حكومي أو دعمه من الخارج، بل أصبح متعلقاً بما إذا كان النظام السياسي الإسرائيلي مستعداً للاعتراف بأن هذه الأحزاب تمثل قطاعاً من المواطنين يملك حقاً متساوياً في التأثير في تشكيل السلطة، أم أنه سيواصل التعامل معها بوصفها شريكاً انتخابياً غير مرغوب فيه، حتى عندما تصبح أصواتها ضرورية لتحقيق الأغلبية.

ومن ثم، فإن اعتراض وزيرة المستوطنات أورليت ستروك على شرعية الأحزاب الفلسطينية لأي ائتلاف، ورد هرتسوج الرافض لهذا التعميم، ثم المواجهة التي اندلعت بين إيتمار بن جفير والنائب يوسف جبارين خلال مراسم أداء اليمين، لا تمثل مجرد مشاحنات عابرة أو خلافات شخصية. إنها مؤشرات على تصدع أعمق في مفهوم المواطنة السياسية، وعلى التناقض بين الاعتراف القانوني بالمواطن الفلسطيني عضواً في الدولة، واستمرار التشكيك السياسي في حق ممثليه في المشاركة في إدارة شؤونها.

الخريطة البرلمانية الجديدة وتحول الأصوات الفلسطينية إلى عامل حاسم

أفرزت انتخابات ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦م مجلسا تشريعيا شديد الإنقسام، لم يتمكن فيه أي من المعسكرين الرئيسيين من الوصول منفرداً إلى الأغلبية البرلمانية البالغة ٦١ مقعداً. فقد حصل معسكر بنيامين نتنياهو على ٥٣ مقعداً، بينما حصل معسكر المعارضة بقيادة جادي آيزنكوت على ٤٨ مقعداً، في حين نالت القائمتان الفلسطينيتان ١٩ مقعداً: ١١ للقائمة المشتركة و٨ للقائمة الموحدة.

جاء توزيع المقاعد في الكنيسيت الجديد على النحو التالي: معسكر نتنياهو 53، ومعسكر آيزنكوت 48، والقائمتان الفلسطينيتان 19، والأغلبية المطلوبة 61 مقعداً. وتكشف هذه الأرقام عن مفارقة سياسية مهمة: المعسكر الذي يتصدر عدد المقاعد لا يملك القدرة على الحكم، والمعسكر المنافس لا يستطيع إسقاط الحكومة السابقة وتشكيل بديل مستقر من دون توسيع دائرة تحالفاته. فمعسكر نتنياهو يحتاج إلى ثمانية مقاعد إضافية

للوصول إلى الأغلبية، بينما يحتاج معسكر آيزنكوت إلى ثلاثة عشر مقعداً. وإذا حصل الأخير على دعم القائمتين الفلسطينيتين، ترتفع كتلته الحسابية إلى ٦٧ مقعداً، أي أكثر من الأغلبية بستة مقاعد.

لكن هذه المعادلة الحسابية لا تعني تلقائياً وجود ائتلاف سياسي قابل للحياة. فهناك فارق جوهري بين أن توصي الأحزاب الفلسطينية بشخصية لتشكيل الحكومة، وأن تمنحها دعماً برلمانياً من الخارج، وأن تشارك في ائتلافها، وأن تصبح شريكاً معترفاً به في صياغة برنامجها وسياساتها. وهذه المستويات ليست مترادفة؛ إذ قد يقبل بعض قادة المعارضة الاستفادة من الأصوات الفلسطينية لإزاحة نتنياهو، بينما يرفضون منح ممثلي المواطنين الفلسطينيين موقعاً سياسياً متكافئاً داخل الحكومة أو مؤسساتها.

وتلك هي العقدة المركزية في المشهد: هل تقبل القوى الإسرائيلية المناهضة لنتنياهو أن تستفيد من القوة الانتخابية الفلسطينية، أم أنها تريد أصواتها في الحسابات البرلمانية من دون الاعتراف بحق أصحابها في الشراكة السياسية؟ وتزداد أهمية هذا السؤال لأن النتيجة الانتخابية لم تمنح الأحزاب الفلسطينية مجرد عدد أكبر من المقاعد، بل وضعتها في موقع قادر على التأثير في هوية رئيس الحكومة، وفي طبيعة التفاهمات التي ستسبق تشكيلها، وفي شكل العلاقة بين الأغلبية اليهودية والتمثيل الفلسطيني داخل النظام السياسي .

مشاورات هرتسوج مع الأحزاب.. الوظيفة المؤسسية وحدود المناورة السياسية

تكتسب جلسات رئيس الدولة مع ممثلي الأحزاب أهمية تتجاوز طابعها البروتوكولي؛ فهي جزء من الآلية المؤسسية التي تسبق تكليف أحد أعضاء الكنيسيت بتشكيل الحكومة. ويستقبل الرئيس ممثلي القوائم المنتخبة، ويستمع إلى توصياتهم بشأن الشخصية التي يرون أنها الأقدر على تشكيل الحكومة، ثم يقرر منحه التكليف استناداً إلى تقديره لفرص النجاح، وليس بالضرورة وفق قاعدة آلية تمنح التكليف لصاحب أكبر عدد من التوصيات.

وقد أظهرت المشاورات الأخيرة تعقيداً واضحاً: فبحسب إعلان هرتسوج في ٥ نوفمبر، أوصت كتل تضم ٦٧ نائباً بتكليف آيزنكوت، مقابل ٤٦ نائباً أوصوا بنتنياهو، بينما لم توصِ كتلة تضم سبعة نواب بأي مرشح. ومع ذلك، قال الرئيس إن الصورة ليست محسومة بسبب حق النقض المتبادل بين المعسكرات وداخلها، وإنه سيجري محادثات إضافية مع قادة سياسيين قبل اتخاذ قراره.

وهنا تظهر ثلاث دلالات أساسية:

١-تراجع قدرة النتائج الانتخابية وحدها على حسم السلطة: لم يعد فوز حزب بالمركز الأول أو امتلاك معسكر سياسي عدداً أكبر من المقاعد كافياً لضمان تشكيل الحكومة؛ فالتوافقات المتبادلة والفيتوهات السياسية باتت عنصراً حاسماً.

-اتساع الدور التقديري لرئيس الدولة: في حالات الانقسام، يتحول الرئيس من جهة تتلقى التوصيات إلى مؤسسة تحاول تقدير فرص تشكيل حكومة قابلة للاستمرار، مع ضرورة الالتزام بالإطار المؤسسي وعدم التحول إلى طرف في التنافس الحزبي.

-تحول توصية الأحزاب الفلسطينية إلى قضية سياسية وطنية: لأن التوصيات الفلسطينية أسهمت في وصول آيزنكوت إلى ٦٧ توصية، فإن قبولها أو رفضها لم يعد شأناً يخص الأحزاب الفلسطينية وحدها، بل أصبح اختباراً لاستعداد المعسكر المنافس لنتنياهو للتعامل معها باعتبارها قوى سياسية شرعية.

وتؤكد الخطوة اللاحقة أهمية هذه المشاورات؛ إذ أعلن هرتسوج في ٧ نوفمبر عزمه تكليف آيزنكوت، ثم منحه التكليف رسمياً في ٨ نوفمبر. وأوضح أن أمامه ٢٨ يوماً لتشكيل الحكومة، مع إمكانية تمديد المهلة حتى ١٤ يوماً إضافياً .

مواجهة ستروك وهرتسوج.. انكشاف حدود الاعتراف بالمواطنة الفلسطينية

يُعد الحوار الذي دار بين أورليت ستروك والرئيس هرتسوج من أكثر المشاهد دلالة في مشاورات تشكيل الحكومة؛ لأنه نقل النقاش من مستوى الحسابات الائتلافية إلى مستوى تعريف الشرعية السياسية ذاتها.

فستروك لم تكتف بإعلان رفضها مشاركة الأحزاب الفلسطينية في الحكومة، بل ذهبت إلى اعتبارها غير شرعية للمشاركة في عملية تشكيل الائتلاف، مبررة ذلك بأنها أحزاب قومية، وأنها تنظر إلى قيام إسرائيل

باعتباره نكبة، وأن فوزها يخدم أعداء إسرائيل. وعندما واجهها هرتسوج بسؤاله: كيف يمكن التمييز بين العنصرية وما تقوله؟ حاولت نقل النقاش إلى معيار الولاء للدولة، مشيرة إلى أن المواطنين الفلسطينيين كان بإمكانهم التصويت لمرشح فلسطيني خدم في الجيش الإسرائيلي، في إشارة إلى يوسف حداد.

لكن رد الرئيس لم يكن مجرد اعتراض على صياغة سياسية غير ملائمة؛ فقد انصب على خطورة التعميم على المواطنين الفلسطينيين وممثليهم، وأشار إلى أن القائمة الموحدة تضم شخصية ذات خلفية قيادية في الشرطة الإسرائيلية، في إشارة إلى يوآف سيجالوفيتش. كما حذر من اتهامات ممثل آخر في وفد الصهيونية الدينية، تسفيكا مور، بأن قوى تحاول السيطرة على الدولة من الداخل تحت غطاء الديمقراطية.

وتتضمن هذه المواجهة عدة مستويات تحليلية:

أ- تحويل الاختلاف السياسي إلى اختبار للولاء

جوهر موقف ستروك لا يقتصر على رفض برنامج سياسي معين، بل يتجاوز ذلك إلى وضع معيار للقبول السياسي يقوم على مدى تطابق الموقف مع تعريف قومي محدد للدولة. وبهذا تصبح المشاركة في تشكيل الحكومة مشروطة بقبول رواية سياسية وتاريخية بعينها، لا بمجرد الالتزام بالقواعد الدستورية والعمل البرلماني. وهنا تظهر إشكالية أساسية: هل يكفي أن يكون الحزب منتخباً وفق القانون، وأن يكون ممثلوه مواطنين يحملون الجنسية الإسرائيلية، حتى يتمتعوا بحق المشاركة في التفاوض على تشكيل الحكومة؟ أم أن هناك طبقة أخرى من الشروط غير المكتوبة، تتعلق بتبني تعريف أيديولوجي للدولة، وتقبل روايتها التاريخية، والابتعاد عن أي خطاب يثير أسئلة حول النكبة والهوية الفلسطينية والحقوق القومية؟

إن الخلاف هنا لا يتعلق بمدى الاتفاق مع برامج الأحزاب الفلسطينية أو مواقفها من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بل بمدى الاعتراف بحقها في المنافسة السياسية أصلاً. فالاختلاف مع حزب ما لا يبرر تلقائياً نزع شرعيته، ما دام يعمل ضمن الإطار القانوني والدستوري.

ب- معيار "الفلسطيني المقبول" ومشكلة المواطنة المشروطة

تكشف إشارة ستروك إلى المرشح الفلسطيني الذي خدم في الجيش عن تصور سياسي يربط القبول بالمشاركة العامة بمدى إثبات الولاء عبر مؤسسات الدولة، ولا سيما المؤسسة العسكرية. وهذا الطرح يثير سؤالاً بالغ الأهمية: هل تصبح المواطنة الفلسطينية أكثر قبولاً عندما يتبنى صاحبها تعريفاً أمنياً وقومياً للدولة، ويثبت ذلك بالخدمة العسكرية أو الدفاع الإعلامي عن سياساتها؟

إذا أصبح هذا هو المعيار، فإن المساواة في المواطنة تتحول عملياً إلى مواطنة مشروطة، تتفاوت فيها الحقوق السياسية بحسب درجة التطابق مع التصور السائد للهوية القومية. ويغدو المواطن الفلسطيني مطالباً بإثبات انتمائه بصورة مضاعفة، بينما لا يُطلب من المواطن اليهودي اجتياز الاختبار ذاته بالمعايير نفسها.

ولا يعني ذلك أن الخلاف حول الهوية القومية لإسرائيل غير مشروع في ذاته، أو أن كل اعتراض على برنامج حزب فلسطيني هو عنصرية بالضرورة؛ فالخلاف السياسي مشروع، ويمكن أن يكون حاداً. لكن الخط الفاصل يظهر عندما يتحول نقد البرنامج إلى تعميم على جماعة سكانية، أو إلى إنكار مسبق لحق ممثليها في المشاركة السياسية بسبب هويتهم أو انتمائهم القومي.

جـ- دلالة موقف هرتسوج: الدفاع عن قواعد اللعبة لا تبني البرنامج الفلسطيني

ينبغي عدم المبالغة في تفسير موقف هرتسوج، فاعتراضه على تعميم ستروك لا يعني أنه تبنى بالضرورة برنامج الأحزاب الفلسطينية، أو أنه يؤيد انضمامها إلى الحكومة، أو أنه يتبنى تصوراً مدنياً متساوياً للدولة يتجاوز تعريفها اليهودي. لكنه أظهر إدراكاً لخطورة تحويل الخلاف السياسي إلى خطاب ينزع الشرعية عن قطاع من المواطنين وممثليه. وتبرز أهمية ذلك في أن الرئيس الإسرائيلي، بحكم موقعه المؤسسي والرمزي، يتحدث باسم الدولة ومؤسساتها، وليس باسم حزب بعينه. ولذلك فإن اعتراضه على خطاب الإقصاء يكتسب قيمة مؤسسية، حتى إن بقي محدوداً ولم يتحول إلى موقف سياسي شامل بشأن مكانة المواطنين الفلسطينيين.

كما أن الحوار كان منقولاً على الهواء، ما جعله يتجاوز حدود الاجتماع المغلق إلى المجال العام الإسرائيلي والدولي، وهذا منح المواجهة بعداً إضافياً: فالنقاش لم يعد محصوراً في ما إذا كانت الأحزاب

الفلسطينية مقبولة لدى أحزاب اليمين، بل أصبح متعلقاً بالصورة التي تقدمها إسرائيل عن نفسها باعتبارها دولة ديمقراطية، وبمدى اتساق هذه الصورة مع الممارسة السياسية تجاه مواطنيها الفلسطينيين.

د- من رفض الشراكة إلى التشكيك في نتائج الانتخابات

الأكثر خطورة في النقاش لم يكن رفض ستروك وحده، بل اقتران ذلك بتصريحات عن محاولة السيطرة على الدولة من الداخل، وبالخطاب الذي شكك في شرعية التأثير الانتخابي الفلسطيني، فحين يجري تصوير فوز القوائم الفلسطيني باعتباره اختراقاً للدولة أو تهديداً لها، فإن المنافسة الديمقراطية تتحول إلى معركة على من يملك حق المشاركة في تعريف الإرادة العامة.

ويترتب على هذا المنطق خطر سياسي مزدوج: أولاً، إضعاف الثقة في نتائج الانتخابات عندما لا تنتج التوازن الذي تفضله بعض القوى؛ وثانياً، تكريس فكرة أن أصوات فئة من المواطنين مقبولة فقط عندما تؤدي إلى نتائج لا تهدد توازنات السلطة القائمة.

ومن هنا تبرز المفارقة: فالأحزاب الفلسطينية لم تفرض نفسها خارج النظام الانتخابي، ولم تحصل على مقاعدها عبر آلية استثنائية، بل عبر الانتخابات ذاتها. ولذلك فإن التشكيك في شرعية تأثيرها السياسي يطرح سؤالاً حول مدى استعداد القوى الإسرائيلية لقبول نتائج الديمقراطية عندما لا تتفق مع تفضيلاتها الأيديولوجية.

التلاسن خلال حلف اليمين.. انتقال أزمة الشرعية من المشاورات إلى قلب البرلمان

إذا كانت مواجهة ستروك وهرتسوج قد كشفت عن أزمة الاعتراف السياسي بالأحزاب الفلسطينية داخل المؤسسة الرئاسية، فإن التلاسن الذي وقع خلال الجلسة الافتتاحية للكنيست نقل الأزمة إلى قلب المؤسسة التشريعية نفسها. فخلال أداء أعضاء الكنيست اليمين الدستورية في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٦م، رد رئيس القائمة المشتركة يوسف جبارين بعبارة الالتزام القانونية المقررة، لكن وزير الأمن القومي في حكومة تصريف الأعمال إيتمار بن جفير قاطعه قائلاً: "لمن يؤدي الولاء؟ لحركة حماس؟". وتدخل رئيس الكنيست أمير أوحانا محذراً من تكرار المقاطعة ومهدداً بإخراج من يخل بالنظام من القاعة.

وتتجاوز دلالة هذه الواقعة حدود الإساءة الشخصية إلى نائب فلسطيني؛ إذ تكشف عن محاولة نقل الخلاف حول الهوية الفلسطينية والموقف من الحرب إلى لحظة دستورية يفترض أن تؤكد وحدة المؤسسة التشريعية واحترام قواعدها.

أ-التشكيك في الولاء قبل ممارسة الوظيفة النيابية

تتمثل خطورة اتهام جبارين بالولاء لحماس في أنه لم يصدر خلال مناقشة سياسية أو سجال حول موقف محدد، بل خلال أداء اليمين، فالنائب كان يؤدي الإجراء القانوني ذاته الذي يؤديه بقية الأعضاء، ومع ذلك جرى التشكيك في ولائه قبل أن يبدأ ممارسة مهامه البرلمانية. وهذا التوقيت ليس تفصيلاً عابراً؛ فهو يضع النائب الفلسطيني أمام اختبار سياسي وأمني مسبق، وكأن هويته القومية أو مواقفه الفلسطينية تكفيان لإثارة الشبهة بشأن ولائه للدولة، حتى قبل أن يصدر عنه فعل أو موقف داخل الجلسة يستدعي المساءلة.

والأخطر أن هذا الخطاب يصدر عن وزير للأمن القومي، أي مسؤول يتولى حقيبة ترتبط بالأمن الداخلي والشرطة وإنفاذ القانون. وهو ما يضفي على التصريح حساسية مضاعفة؛ لأن المسؤول الأمني لا يتحدث بصفته نائباً عادياً فحسب، بل بصفته عضواً في الجهاز التنفيذي المكلف بحماية النظام العام وحقوق المواطنين. ولا يعني ذلك أن المنصب الحكومي يمنع صاحبه من ممارسة المعارضة أو النقد السياسي، لكنه يفرض عليه مسؤولية مضاعفة في تجنب تحويل الانتماء القومي إلى قرينة اتهام، أو استخدام لغة تضع مواطناً أو نائباً تحت شبهة الخيانة من دون دليل محدد.

ب- تحويل حلف اليمين إلى ساحة صراع على الهوية

تتضمن مراسم أداء اليمين معنى مؤسسياً واضحاً: الاعتراف بالمؤسسة التشريعية، والالتزام بالواجبات النيابية، والقبول بالقواعد التي تنظم العمل البرلماني. ولذلك فإن مقاطعة جبارين لم تكن مجرد تعطيل لمراسم

شكلية، بل محاولة لفرض سؤال سياسي على النائب الفلسطيني في لحظة يفترض أن تكون فيها القاعدة القانونية واحدة على الجميع.

وبذلك تحولت مراسم القسم إلى ساحة رمزية للصراع بين تصورين: تصور يرى أن العضوية البرلمانية تمنح النائب حق ممارسة دوره ما دام منتخباً وملتزماً بالقانون، وتصور يربط شرعية النائب الفلسطيني بإثبات ولاء سياسي وقومي يتجاوز الالتزامات الدستورية العامة، ويضعه تحت اختبار مستمر بسبب هويته ومواقفه. ويكشف هذا التباين عن أزمة في معنى المواطنة البرلمانية: هل النائب ممثل لجمهور انتخبه، أم أنه مطالب أولاً بإثبات أنه لا يمثل رواية وطنية أو قومية تناقض التصور السائد للدولة؟

جـ. النشيد الوطني والانسحاب من القاعة: صراع الرموز لا مجرد إجراء بروتوكولي

شهدت الجلسة أيضاً مغادرة عدد من نواب القائمة المشتركة القاعة أثناء عزف النشيد الوطني الإسرائيلي "هتيكفا"، في حين أفادت تقارير بأن رئيس القائمة الموحدة منصور عباس ونائباً آخر من حداش بقيا داخل القاعة. وقد أثار ذلك ردود فعل غاضبة من بعض النواب.

ويجب قراءة هذا التصرف في سياقه الرمزي والسياسي، فالنشيد الوطني الإسرائيلي يعبر عن رواية يهودية تتضمن عناصر تاريخية ودينية وهووية لا يشعر جميع المواطنين الفلسطينيين بأنها تمثلهم أو تعبر عن تجربتهم الجماعية. ومن ثم، فإن الامتناع عن الوقوف أو مغادرة القاعة قد يعكس اعتراضاً على رمزية النشيد، أو رفضاً للمشاركة في طقس وطني لا يتسع، في نظر أصحابه، للتعبير عن هويتهم الفلسطينية.

لكن هذه الخطوة تظل قابلة لقراءات متعددة داخل المجتمع الفلسطيني نفسه؛ فقد يراها البعض تعبيراً عن التمسك بالهوية الوطنية الفلسطينية ورفض محوها، بينما قد يرى آخرون أن المشاركة في المراسم الرسمية لا تعني بالضرورة التخلي عن الهوية أو تبني جميع مكونات الرواية الإسرائيلية.

والأهم هنا ألا يتحول الخلاف حول النشيد إلى مبرر للتشكيك في المواطنة أو الولاء، فالدولة الديمقراطية يفترض أن تكون قادرة على استيعاب اختلافات مواطنيها في الرموز والهويات، من دون أن تجعل الاختلاف في التعبير الوطني دليلاً تلقائياً على عدم الأهلية السياسية.

د- التناقض بين القسم القانوني والاتهام السياسي

تظهر مفارقة المشهد في أن النائب جبارين أدى صيغة الالتزام المطلوبة، لكن ذلك لم يمنع بن جفير من التشكيك في وجهة هذا الالتزام. وهنا يصبح السؤال أكثر عمقاً من مجرد التزام نائب بنص القسم: هل يمكن أن يكون هناك اعتراف قانوني بعضوية النائب الفلسطيني، يقابله رفض سياسي واجتماعي للاعتراف بشرعيته ممثلاً منتخباً؟

هذه المفارقة هي أحد أبرز وجوه الأزمة الإسرائيلية الراهنة؛ إذ يمكن أن تسمح المؤسسات للنائب الفلسطيني بالترشح والفوز وأداء اليمين، بينما يستمر بعض الفاعلين السياسيين في التعامل معه بوصفه موضع شبهة، أو بوصفه ممثلاً لجماعة لا يحق لها التأثير في القرارات المصيرية للدولة.

وهذا التناقض يضعف المعنى العملي للمساواة السياسية؛ لأن العضوية الشكلية في البرلمان لا تكفي وحدها لضمان الاعتراف المتبادل، واحترام حق النائب في ممارسة دوره من دون أن يصبح هدفاً دائماً للتشكيك القومي والأمني.

خطاب نتنياهو في الكنيست.. محاولة إعادة تعريف المعركة باعتبارها دفاعاً عن هوية الدولة

جاء خطاب بنيامين نتنياهو خلال افتتاح الكنيست ليؤكد أن الصراع على تشكيل الحكومة لن يظل محصوراً في عدد المقاعد أو توزيع الحقائب، بل سيجري تقديمه باعتباره صراعاً على طبيعة الدولة الإسرائيلية وهويتها اليهودية.

فقد أعرب نتنياهو عن أسفه لرفض الحزبين الفلسطينيين، وفق تفسيره، الاعتراف بإسرائيل بوصفها دولة يهودية، وطرح اتهامات بأنهما يسعيان إلى إقامة دولة إسلامية أو دولة قومية فلسطينية على أنقاض الدولة اليهودية. كما استُخدم هذا الخطاب لتصوير إمكانية اعتماد حكومة آيزنكوت على الدعم الفلسطيني باعتبارها مسألة تتصل بأمن الدولة وهويتها، لا مجرد خيار ائتلافي.

وتكشف هذه المقاربة عن استراتيجية سياسية تقوم على نقل مركز النقاش من سؤال: من يملك الأغلبية البرلمانية؟ إلى سؤال: من يملك الحق في تعريف الدولة؟ وهو تطور مهم لأنه يسمح لنتنياهو بتعبئة قطاعات من الجمهور الإسرائيلي حول مخاوف الهوية والأمن، بدلاً من الاكتفاء بالدفاع عن سجله الحكومي أو عن قدرته على تشكيل ائتلاف.

أ- استثمار الهوية اليهودية في مواجهة الحسابات البرلمانية

يمتلك نتنياهو ورقة سياسية مهمة تتمثل في قدرته على تقديم الخلاف حول الدعم الفلسطيني باعتباره تهديداً لتعريف إسرائيل كدولة يهودية. ومن خلال هذا الخطاب، يسعى إلى جعل أي تفاهم بين آيزنكوت والأحزاب الفلسطينية يبدو وكأنه تنازل عن ثوابت الدولة، لا مجرد ترتيب سياسي لإنتاج أغلبية برلمانية.

لكن هذا الخطاب يواجه إشكالية أساسية: فوجود مواطنين فلسطينيين داخل إسرائيل، ومشاركتهم في الانتخابات والكنيست، حقيقة قانونية وسياسية لا يمكن تجاوزها بمجرد إعادة تأطيرها في خطاب أمني أو قومي. كما أن الاعتراض على سياسات حكومة أو على تعريف قومي للدولة لا يساوي تلقائياً رفض النظام القانوني أو تأييد أعداء الدولة.

ب- نقل النقاش من أزمة الحكم إلى أزمة الولاء

من الناحية السياسية، يساعد هذا الخطاب نتنياهو على تجنب التركيز على حقيقة أنه فقد الأغلبية التي كان يستند إليها. فبدلاً من أن يكون السؤال الرئيسي هو لماذا لم يتمكن معسكره من الاحتفاظ بأغلبية ٦١ مقعداً، يصبح السؤال المطروح على الجمهور هو ما إذا كان من المقبول أن يصل آيزنكوت إلى الحكم بدعم الأحزاب الفلسطينية. وبذلك تتحول خسارة الأغلبية إلى معركة تعبئة سياسية، ويصبح الخصم مطالباً بالدفاع عن شرعية تحالفاته قبل أن يتمكن من مناقشة برنامجه الحكومي.

جـ- إحراج آيزنكوت أمام شركائه المحتملين

لا يستهدف خطاب نتنياهو الأحزاب الفلسطينية وحدها، بل يضغط أيضاً على آيزنكوت وشركائه، خصوصاً الأحزاب التي ترفض صراحة تشكيل حكومة تعتمد على الدعم الفلسطيني. فكلما جرى تصوير هذا الدعم باعتباره تهديداً للدولة، ارتفعت التكلفة السياسية لأي تفاهم معه، وأصبح على آيزنكوت أن يثبت أن التعاون البرلماني لا يعني التخلي عن تعريف الدولة أو عن الالتزامات الأمنية التي يعلنها.

وتزداد صعوبة المهمة لأن آيزنكوت نفسه قدم شروطاً تتعلق بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، والخدمة الوطنية، ومواجهة حماس. وبذلك يحاول بناء صيغة تتيح له الاستفادة من دعم فلسطيني من دون أن يبدو متراجعاً عن ثوابت أعلنها لشركائه وجمهوره.

د- الانقسام داخل المعارضة يضعف قدرتها على استثمار النتيجة الانتخابية

لا تقتصر المشكلة على رفض نتنياهو للأحزاب الفلسطينية، فالمعارضة نفسها ليست موحدة بشأن صيغة التعامل معها. فهناك قوى ترى أن الاستفادة من دعم القائمتين الفلسطينيتين ضرورة سياسية لإنهاء حكم نتنياهو، بينما يرفض أفيجدور ليبرمان تشكيل حكومة أقلية تعتمد على دعمهما، ويفضل البحث عن تفاهم مع الأحزاب الحريدية إذا أمكن التوصل إلى اتفاق بشأن الخدمة العسكرية. وهذا يعني أن المعارضة قد تتفق على ضرورة تغيير الحكومة، لكنها تختلف بشأن الوسيلة المقبولة لتحقيق ذلك. ومن هنا فإن خطاب نتنياهو لا يخلق الانقسام داخل معسكر آيزنكوت من العدم، بل يستثمر انقساماً موجوداً بالفعل.

الأحزاب الفلسطينية بين وزن انتخابي غير مسبوق ومأزق الشراكة السياسية

تمثل المقاعد التسعة عشر التي حصلت عليها القائمة المشتركة والقائمة الموحدة تحولاً نوعياً في موقع التمثيل الفلسطيني داخل الكنيسيت. فهذه الكتلة أصبحت قادرة، حسابياً، على ترجيح كفة أحد المعسكرين، لكنها لا تملك وحدها القدرة على فرض شروطها أو ضمان تشكيل حكومة تتبنى مطالبها.

ويجب التمييز هنا بين ثلاثة مستويات:

-المستوى الأول.. التمثيل: هو ما تحقق انتخابياً من خلال وصول ١٩ نائباً عربياً إلى الكنيسيت، ما يعكس اتساع الحضور السياسي الفلسطيني.

-المستوى الثاني.. التأثير: يتحقق عندما تصبح أصوات هذه الكتلة قادرة على تغيير حسابات الأحزاب الأخرى، أو على ترجيح كفة مرشح لتشكيل الحكومة، أو التأثير في التصويت على القوانين والقرارات الأساسية.
-المستوى الثالث.. الشراكة: المستوى الأكثر صعوبة؛ لأنه يتطلب الاعتراف بالأحزاب الفلسطينية طرفاً سياسياً مشروعاً في التفاوض على تشكيل الحكومة، وربما في المشاركة فيها أو في صياغة برنامجها.

وبينما تحقق التمثيل بصورة واضحة، وأصبح التأثير ملموساً في مشاورات الرئاسة، لا تزال الشراكة موضع خلاف حاد. وهذه الفجوة هي جوهر المأزق الفلسطيني الإسرائيلي في اللحظة الراهنة.

أ- لماذا لا تعني المقاعد الـ١٩ امتلاك مفتاح الحكومة بصورة مطلقة؟

رغم أن الجمع الحسابي بين مقاعد معسكر آيزنكوت والمقاعد الفلسطينية يصل إلى ٦٧، فإن هذا لا يعني أن الأحزاب الفلسطينية تستطيع وحدها تحديد شكل الحكومة، فالمقاعد الفلسطينية لا تتحرك بالضرورة بوصفها كتلة واحدة في كل القضايا، كما أن مواقف الأحزاب اليهودية داخل المعسكر المنافس ليست متطابقة.

وتتوقف قيمة هذه المقاعد على مجموعة من العوامل، منها مدى استمرار التنسيق بين القائمة المشتركة والقائمة الموحدة، وطبيعة المطالب التي ستطرحها القائمتان مقابل الدعم البرلماني، ومدى استعداد آيزنكوت لتقديم ضمانات سياسية وتشريعية واضحة، وقدرة أحزاب المعارضة على تجاوز تحفظاتها بشأن التعاون مع النواب الفلسطينيين، ومدى قدرة الأحزاب الفلسطينية على الحفاظ على موقف تفاوضي موحد من دون إغفال اختلاف برامجها وتوجهاتها.

وبالتالي فإن المقاعد الـ١٩ تمنح الأحزاب الفلسطينية قوة تفاوضية مهمة، لكنها لا تمنحها حقاً تلقائياً في فرض صيغة حكومية محددة.

ب- القائمة المشتركة والقائمة الموحدة.. اختلاف المسارات وتلاقي الحسابات

تضم المعادلة الفلسطينية حزبين أو قائمتين تختلفان في الخلفيات السياسية والأيديولوجية وفي تصورهما للعلاقة مع الدولة والمؤسسات الإسرائيلية. فالقائمة المشتركة تميل إلى تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية والحقوق الجماعية والمدنية، بينما تبنت القائمة الموحدة في تجربتها السابقة نهجاً براجماتياً ركز على تحقيق مكاسب مدنية واجتماعية من خلال التفاوض مع الأحزاب اليهودية.

ومع ذلك، فإن نتيجة الانتخابات الحالية دفعت الطرفين إلى مساحة مشتركة تتمثل في الرغبة في التأثير في تشكيل الحكومة ومنع عودة نتنياهو، وفق ما أظهرته توصيتهما بآيزنكوت. وقد أعلنت كلتا القائمتين استعدادهما للعمل مع معسكره لتحقيق هذا الهدف، مع بقاء طبيعة الدعم وشروطه موضع تفاوض.

لكن هذا التلاقي لا يلغي الاختلافات، ولا يضمن استمرار التنسيق في حال طرحت الحكومة المقبلة قضايا تتصل بالحرب على غزة أو بالضفة الغربية أو بالهوية القومية أو بسياسات الأمن الداخلي.

جـ- الدعم من الخارج صيغة وسطى

قد يكون الدعم البرلماني من الخارج هو الصيغة الأكثر قابلية للنقاش؛ لأنه يتيح للأحزاب الفلسطينية التأثير في بقاء الحكومة من دون المشاركة المباشرة في الائتلاف. وقد يتخذ ذلك أشكالاً متعددة، منها الامتناع عن التصويت على حجب الثقة في مقابل التزامات حكومية، ودعم الحكومة في القضايا المدنية والاجتماعية والاقتصادية، والتوصل إلى تفاهمات محددة بشأن الميزانيات والسلطات المحلية ومكافحة الجريمة، والتعاون في التشريعات التي تتعلق بالمساواة والحقوق المدنية، والاحتفاظ بمسافة سياسية واضحة من قرارات الحرب والسياسات العسكرية التي تعارضها الأحزاب الفلسطينية.

غير أن هذه الصيغة لا تحل جميع الإشكاليات؛ إذ قد توفر للحكومة أغلبية عملية في بعض التصويتات، لكنها لا تضمن لها الاستقرار الكامل، ولا تمنح الأحزاب الفلسطينية بالضرورة نفوذاً متناسباً مع حجمها الانتخابي.

د- تكلفة المشاركة وتكلفة الإقصاء

تواجه الأحزاب الفلسطينية معادلة صعبة: فالدخول في تفاهم مع آيزنكوت قد يتيح لها تحقيق مكاسب مدنية وسياسية، لكنه قد يضعها أمام مسؤولية سياسية عن قرارات حكومة قد تستمر في سياسات عسكرية أو استيطانية ترفضها. وفي المقابل، فإن البقاء خارج أي تفاهم قد يحرمها من استثمار وزنها الانتخابي، ويترك المجال مفتوحاً أمام الأحزاب اليهودية لتحديد شكل الحكومة من دون التزامات تجاه مطالبها.

ومن ثم، فإن التحدي لا يتمثل في المشاركة من أجل المشاركة، ولا في الرفض من أجل الرفض، بل في تحديد شروط واضحة تجعل أي دعم سياسي مرتبطاً بمكاسب قابلة للقياس، وبضمانات بشأن القضايا المدنية والأمنية والحقوقية التي تهم المواطنين الفلسطينيين.

آيزنكوت أمام امتحان القيادة وتجاوز الحاجز الإقصائي

يمثل جادي آيزنكوت الشخصية المركزية في هذه المرحلة؛ فهو لا يواجه مجرد مهمة حسابية لتجميع ٦١ صوتاً، بل يواجه اختباراً سياسياً يتعلق بقدرته على توحيد معسكر متنوع، والتعامل مع الأحزاب الفلسطينية، وتقديم تصور للحكومة المقبلة يمكن الدفاع عنه أمام الجمهور الإسرائيلي.

وقد وصف آيزنكوت عملية تشكيل الحكومة بأنها معقدة للغاية، ودعا إلى تشكيل حكومة طوارئ وطنية واسعة، معتبراً أن إسرائيل تقترب من نقطة حاسمة، وأنها تحتاج إلى قيادة تحظى بالثقة وتستطيع التعامل مع التحديات الأمنية والسياسية. كما وضع مبادئ تشمل الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، وواجب الخدمة الوطنية، ومواجهة حماس.

أ- المعضلة بين إزاحة نتنياهو وتجنب الاعتماد على الأحزاب الفلسطينية

تتمثل المعضلة الأولى في أن آيزنكوت وصل إلى موقع المرشح الأول لتشكيل الحكومة بفضل توصيات ٦٧ نائباً، من بينهم النواب الفلسطينيين، لكنه لا يملك ضمانة بأن جميع هذه الأصوات ستتحول إلى دعم فعلي لحكومته. كما أن التزامه الانتخابي بعدم إدخال الأحزاب الفلسطينية في الحكومة يضعه أمام سؤال عملي: هل يمكنه الاستفادة من دعمها من الخارج من دون أن ينقض تعهده؟ وهل يقبل شركاؤه هذا الترتيب؟ أم أن أي اعتماد على الأصوات الفلسطينية سيؤدي إلى انسحاب بعض القوى من معسكره؟

وهنا تتجلى أهمية التمييز بين تشكيل ائتلاف يضم الأحزاب الفلسطينية، وتشكيل حكومة أقلية تعتمد على دعمها البرلماني، والتفاهم معها بشأن ملفات محددة. فكل صيغة تحمل تكلفة سياسية مختلفة.

ب- ليبرمان عقدة داخل معسكر التغيير

يمثل أفيجدور ليبرمان أحد أبرز القيود على خيارات آيزنكوت؛ فقد رفض الاعتماد على دعم الأحزاب الفلسطينية في تشكيل حكومة أقلية، لكنه أبدى استعداداً أكبر للتفاهم مع الأحزاب الحريدية إذا وافقت على صيغة أكثر صرامة بشأن الخدمة العسكرية. وهذا الموقف يخلق مفارقة سياسية: فالتعاون مع الأحزاب الحريدية، التي تختلف معها قوى المعارضة حول الإعفاءات من التجنيد وتوزيع الأعباء، قد يصبح أكثر قبولاً من التعاون مع الأحزاب الفلسطينية، رغم أن الأخيرة تشكل جزءاً من المواطنين المنتخبين في الدولة.

ولا يعني ذلك أن الموقفين متطابقان أو أن دوافعهما واحدة، لكن المقارنة تكشف عن ترتيب للأولويات السياسية يجعل الخلاف حول الخدمة العسكرية قابلاً للتفاوض، بينما يصبح التعاون مع الأحزاب الفلسطينية موضع رفض مبدئي لدى بعض القوى.

جـ- بين حكومة واسعة وحكومة تغيير

يستخدم آيزنكوت مفهوم "الحكومة الواسعة" أو "حكومة الطوارئ الوطنية" لفتح المجال أمام خيارات متعددة، لكن المفهوم نفسه يحمل تناقضاً، فالحكومة الواسعة قد تكون حكومة تضم أطرافاً من معسكرات متعارضة، بما فيها الليكود، وقد تكون حكومة أقلية تستند إلى دعم خارجي من الأحزاب الفلسطينية، أو حكومة تتوصل إلى تفاهم مع الأحزاب الحريدية.

لكن كل خيار يغير معنى "التغيير" الذي وعد به آيزنكوت ناخبيه. فإذا انضم إلى حكومة وحدة مع نتنياهو، فقد يتخلى عن الهدف المركزي الذي جمع معسكره. وإذا اعتمد على الأحزاب الفلسطينية، فقد يواجه رفضاً

من ليبرمان وبعض شركائه. وإذا تفاهم مع الحريديم، فسيكون عليه معالجة أزمة الإعفاءات العسكرية التي كانت من أبرز أسباب الخلاف السياسي.

لذلك فإن نجاح آيزنكوت لن يقاس فقط بقدرته على إعلان تشكيل الحكومة، بل بقدرته على صياغة تسوية لا تنقض الوعود الأساسية لمعسكره، ولا تجعل الحكومة رهينة فيتو متبادل بين مكوناتها.

الدلالات البنيوية للأزمة.. ما تكشفه المشاهد عن المجتمع والنظام السياسي الإسرائيلي

تكتسب الأحداث أهميتها من تزامنها؛ فالتصريحات الإقصائية في مشاورات الرئيس، والتشكيك في ولاء نائب فلسطيني أثناء حلف اليمين، والانسحاب من القاعة أثناء النشيد الوطني، وخطاب نتنياهو حول هوية الدولة، كلها وقائع تكشف عن وجود أزمة تتجاوز تشكيل الحكومة إلى بنية العلاقة بين الدولة والمواطنين الفلسطينيين.

ويمكن تحديد أبرز الدلالات البنيوية في ستة اتجاهات:

أ- أزمة تعريف الدولة بين القومية اليهودية والمواطنة المتساوية

تضع الأزمة إسرائيل أمام سؤال قديم يتجدد بقوة: كيف يمكن التوفيق بين تعريف الدولة باعتبارها دولة قومية لليهود، وبين كونها دولة تضم مواطنين فلسطينيين لهم حقوق سياسية ومدنية يفترض أن تكون متساوية؟. لا تتعلق الإشكالية بمجرد وجود اختلاف ثقافي أو قومي بين المواطنين، بل بمدى قدرة النظام السياسي على استيعاب هذا الاختلاف في توزيع السلطة والتمثيل وصناعة القرار. فالديمقراطية لا تُختبر فقط بوجود انتخابات حرة وتعددية حزبية، وإنما أيضاً بمدى استعداد الأغلبية لقبول مشاركة الأقلية في الحكم عندما تتيح لها نتائج الانتخابات ذلك.

من هنا، فإن الاختبار الحقيقي لا يتمثل في السماح للأحزاب الفلسطينية بدخول الكنيست فحسب، بل في الاعتراف بحقها في التأثير في تشكيل الحكومة، وفي ممارسة دورها الرقابي والتشريعي، وفي التفاوض على السياسات العامة.

ب- صعود اليمين القومي الديني وتوسيع حدود الإقصاء

تكشف مواقف ستروك وبن جفير عن اتجاه داخل اليمين القومي الديني يتجاوز الاعتراض على برامج الأحزاب الفلسطينية إلى التشكيك في شرعيتها السياسية، وربطها بصورة عامة بالتهديد الأمني أو القومي.

ويكتسب ذلك أهمية إضافية لأن الخطاب لا يصدر عن شخصيات هامشية فحسب، بل عن قيادات حزبية ومسؤولين شغلوا مناصب وزارية مؤثرة. وهذا يعكس انتقال بعض المفاهيم الإقصائية من المجال الأيديولوجي إلى المجال المؤسسي، ما يرفع احتمالات انعكاسها على السياسات العامة والخطاب الرسمي.

لكن ينبغي عدم اختزال المجتمع الإسرائيلي كله في هذا التيار؛ فموقف هرتسوج، ومواقف بعض قادة المعارضة والصحافيين والباحثين الإسرائيليين، تكشف عن وجود أصوات أخرى ترى أن استبعاد الجمهور الفلسطيني يتعارض مع المبادئ الديمقراطية، وأن الأزمة لا يمكن حلها بمجرد إعادة إنتاج خطاب الإقصاء.

جـ- أزمة معسكر التغيير وتناقض أهدافه

تظهر الأزمة أن معسكر آيزنكوت ليس كتلة متجانسة، بل تحالف انتخابي يضم تيارات من اليمين والوسط واليسار، تتفق على ضرورة إنهاء حكم نتنياهو، لكنها تختلف حول شكل البديل وحدود التعاون مع الأحزاب الفلسطينية والحريدية. وهذا يضعف قدرته على تحويل التفوق العددي المحتمل إلى أغلبية حكومية مستقرة. فالمشكلة ليست فقط في جمع المقاعد، بل في بناء اتفاق سياسي يحدد ما الذي ستفعله الحكومة، وما القضايا التي ستؤجلها، وما التنازلات التي يستطيع كل طرف قبولها.

وقد يصبح الخلاف حول الأحزاب الفلسطينية اختباراً لقدرة هذا المعسكر على الانتقال من التحالف الانتخابي إلى التحالف الحكومي، أو سبباً في تفككه قبل أن يتمكن من إزاحة نتنياهو.

د- انتقال الصراع من الشارع إلى مؤسسات الدولة

تكشف المشاهد عن أن الاستقطاب الإسرائيلي لم يعد محصوراً في التظاهرات أو الحملات الانتخابية أو وسائل الإعلام، بل بات حاضراً داخل المؤسسات نفسها: مقر الرئاسة، والكنيست، والكتل الحزبية،

ومداولات تشكيل الحكومة. وهذا الانتقال مهم لأنه يجعل الأزمة أكثر صعوبة؛ فالمؤسسات التي يفترض أن تنظم التنافس السياسي وتضبطه أصبحت هي نفسها مسرحاً للصراع حول شرعية الخصوم وحدود مشاركتهم. وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد يؤدي إلى تراجع قدرة المؤسسات على أداء وظائفها التوافقية والرقابية، وتحولها إلى ساحات إضافية لتصفية الحسابات بين المعسكرات السياسية.

هـ- تراجع الثقة في النظام السياسي

لا تنفصل هذه الأحداث عن تراكمات أوسع تشمل تداعيات حرب ٧ أكتوبر، والخلاف حول المسؤولية عن الإخفاق الأمني، والاحتجاجات السابقة على التعديلات القضائية، والانقسامات بشأن الخدمة العسكرية، والعلاقة بين الدين والدولة. ويعني ذلك أن تشكيل الحكومة الجديدة لن يجري في بيئة سياسية مستقرة، بل في مجتمع يعاني من أزمة ثقة في القيادة السياسية ومؤسسات الحكم وقدرتها على تقديم إجابات عن الأسئلة الأمنية والاجتماعية والقومية.

ومن ثم، فإن الحكومة المقبلة، أياً كانت تركيبتها، ستواجه تحدياً يتجاوز إدارة الملفات اليومية، يتمثل في استعادة الحد الأدنى من الثقة بين مكونات المجتمع والنظام السياسي.

و- تراجع صورة إسرائيل الديمقراطية في الخارج

تكتسب هذه المشاهد بعداً دولياً لأنها تأتي في مرحلة تتعرض فيها إسرائيل لانتقادات واسعة بشأن حرب غزة، وسياسات الاحتلال والاستيطان، واستخدام القوة، ومكانة الفلسطينيين وحقوقهم.

وعندما يظهر في المشهد السياسي الإسرائيلي خطاب يشكك في شرعية ممثلي المواطنين الفلسطينيين أو يربطهم جماعياً بالعداء للدولة، يصبح من الصعب فصل هذا الخطاب عن النقاش الدولي حول المساواة والتمييز العنصري وطبيعة النظام السياسي الإسرائيلي. وهنا تتجاوز المسألة تأثيرها الداخلي؛ إذ يمكن أن تصبح مادة للنقاش في المؤسسات الدولية، وفي الإعلام الغربي، وفي علاقات إسرائيل مع الدول التي تقدم دعمها لها على أساس اعتبارها دولة ديمقراطية تحترم حقوق مواطنيها.

ولا يعني ذلك أن هذه التصريحات وحدها ستؤدي إلى تحول جوهري في المواقف الدولية، لكنها تضيف عناصر جديدة إلى الجدل حول الفجوة بين الخطاب الديمقراطي الإسرائيلي والممارسة السياسية تجاه المواطنين العرب والفلسطينيين.

الانعكاسات المحتملة على القضية الفلسطينية والعلاقة مع قطاع غزة والضفة الغربية

لا يمكن فصل الصراع على مشاركة الأحزاب الفلسطينية في الحكومة الإسرائيلية عن القضية الفلسطينية؛ لأن الأحزاب الفلسطينية لا تمثل مجرد كتلة انتخابية ذات مطالب محلية، بل ترتبط برامجها ومواقفها بدرجات متفاوتة بالهوية الفلسطينية، وبالحرب على غزة، وبالاحتلال والاستيطان، وبحقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس.

أ- غزة.. التحدي الأصعب أمام أي تفاهم فلسطيني مع حكومة آيزنكوت

من المرجح أن تكون الحرب على غزة أو ترتيبات ما بعدها من أكثر الملفات التي تختبر أي تفاهم بين الأحزاب الفلسطينية ومعسكر آيزنكوت. فالدعم الفلسطيني لحكومة جديدة قد يتيح التأثير في بعض السياسات المدنية والاجتماعية، لكنه قد يصبح شديد الصعوبة إذا واصلت الحكومة عمليات عسكرية واسعة أو تبنت سياسات تتعارض مع المواقف المعلنة للأحزاب الفلسطينية.

وتبرز هنا معضلة أساسية: هل تستطيع الأحزاب الفلسطينية دعم حكومة في إسرائيل، بينما تختلف معها بشأن إدارة الحرب ومستقبل غزة؟ وهل تستطيع حكومة آيزنكوت تقديم التزامات سياسية تتجاوز الخطاب الأمني التقليدي، أم أنها ستظل مقيدة بمحددات المؤسسة العسكرية والتحالفات الحزبية؟

وبالتالي، فإن أي تفاهم لن يكون مستداماً إذا اقتصر على إزاحة نتنياهو، من دون معالجة الخلافات الجوهرية حول الحرب والسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

ب- الضفة الغربية والاستيطان.. اختبار حدود التغيير

يمثل الاستيطان والضم المحتمل للضفة الغربية ملفاً آخر بالغ الحساسية، فوجود شخصيات من اليمين القومي الديني داخل الكنيست والحياة السياسية الإسرائيلية يجعل من الصعب افتراض أن تغيير رئيس الحكومة سيؤدي تلقائياً إلى تغيير جوهري في سياسة الاحتلال. وقد يتيح صعود آيزنكوت فرصة لإعادة ترتيب بعض السياسات، أو الحد من نفوذ أكثر التيارات تطرفاً، لكن ذلك سيظل رهناً بتركيبة الحكومة، وبموازين القوى داخلها، وبمدى استعدادها لمواجهة التيارات الاستيطانية.

ومن هنا، لا ينبغي الخلط بين تغيير القيادة السياسية وتغيير بنية السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين؛ فالأول قد يتحقق عبر تسوية برلمانية، أما الثاني فيحتاج إلى تحولات أعمق في موازين القوى والاتجاهات الأيديولوجية والمؤسسية.

جـ- الفلسطينيون داخل إسرائيل.. اختبار المواطنة الفعلية

قد تكون القضية الأكثر مباشرة للأحزاب الفلسطينية هي تحسين أوضاع المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل، ولا سيما في مجالات مكافحة الجريمة، وتطوير السلطات المحلية، وتقليص الفجوات الاقتصادية، والتعليم، والإسكان، والميزانيات، ومواجهة التمييز.

لكن قيمة أي مشاركة سياسية ستقاس بقدرتها على تحويل الوزن البرلماني إلى نتائج ملموسة، فالتقدم في هذه الملفات قد يعزز الثقة بالعمل السياسي، بينما يؤدي الفشل إلى تعميق الإحباط، ويعيد طرح السؤال حول جدوى المشاركة في مؤسسات لا تمنح الممثلين الفلسطينيين نفوذاً حقيقياً.

د- توظيف الخلاف الإسرائيلي داخلياً في البيئة الإقليمية

قد تنظر الأطراف الفلسطينية والإقليمية إلى الخلافات الإسرائيلية بوصفها مؤشراً على تراجع التماسك الداخلي، لكنها لا تعني بالضرورة تحولاً تلقائياً في السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة، فالتغيير في قيادة الحكومة قد يفتح فرصاً لإعادة تقييم بعض الملفات، لكنه لا يضمن تغيير الموقف من القضية الفلسطينية أو من الترتيبات الأمنية الإقليمية. وسيظل ذلك مرتبطاً بمدى قدرة الحكومة الجديدة على تجاوز القيود الداخلية، وبطبيعة التوازنات الدولية والإقليمية المحيطة بها.

السيناريوهات الاستشرافية لمستقبل تشكيل الحكومة

تتحدد السيناريوهات المقبلة وفق قدرة آيزنكوت على تحويل التوصيات التي حصل عليها إلى اتفاقات عملية، ومدى استعداد الأحزاب اليهودية لتجاوز اعتراضاتها، وطبيعة الموقف الذي ستتخذه القائمتان الفلسطينيتان. ويمكن رسم خمسة سيناريوهات رئيسية:

السيناريو الأول: حكومة أقلية بدعم عربي من الخارج

هذا السيناريو ممكن حسابياً، ويقوم على تشكيل حكومة من معسكر آيزنكوت ذي المقاعد الـ٤٨، مع حصولها على دعم برلماني من القائمتين الفلسطينيتين ذواتي المقاعد الـ١٩، ما يرفع مجموع القوى الداعمة إلى ٦٧ مقعداً. ولا يشترط ذلك انضمام الأحزاب العربية إلى الائتلاف رسمياً.

من عوامل تعزيزه الرغبة في إنهاء حكم نتنياهو، والتقارب في بعض الملفات المدنية، وإمكانية التوصل إلى تفاهمات محددة. ومن عوامل إعاقته رفض ليبرمان، والتحفظات داخل معسكر آيزنكوت، والخلاف حول غزة والضفة الغربية والهوية القومية للدولة. وتتكشف دلالته في أنه يمثل اختباراً مباشراً لقدرة النظام السياسي الإسرائيلي على قبول الدعم الفلسطيني من دون تحويله إلى شراكة حكومية كاملة.

السيناريو الثاني: تفاهم مع الأحزاب الحريدية

هذا السيناريو يمثل بديلا تفاوضيا، حيث يسعى آيزنكوت إلى استقطاب الأحزاب الحريدية التي تمتلك ١٣ مقعداً، ما يسمح نظرياً بإضافة هذه المقاعد إلى معسكره ذي الـ٤٨ والوصول إلى ٦١ مقعداً. من عوامل تعزيزه رغبة بعض الأطراف في تجنب الاعتماد على الأحزاب الفلسطينية، وإمكانية التفاوض حول الميزانيات والخدمات الدينية. ومن عوامل إعاقته الخلاف حول إعفاء طلاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية، وموقف بعض الأحزاب الحريدية من نتنياهو، والتباينات في القضايا الدينية والاجتماعية. وتتكشف

دلالته في أن بعض قادة المعارضة قد يفضّلون شراكة مع الحريديم على دعم فلسطيني خارجي، حتى لو تطلب ذلك تنازلات في ملف التجنيد.

السيناريو الثالث: حكومة وحدة وطنية مع الليكود

يقوم هذا السيناريو على تفاهم بين آيزنكوت ونتنياهو أو بين كتلتيهما، ما يسمح بتشكيل حكومة واسعة تتجاوز الاستقطاب الحالي. من عوامل تعزيزه المخاوف الأمنية، والحاجة إلى استقرار سياسي، والضغوط الناجمة عن استمرار حالة الجمود. ومن عوامل إعاقته تعهدات معسكر آيزنكوت بإزاحة نتنياهو، والخلافات بشأن التحقيق في إخفاقات ٧ أكتوبر، والتعديلات القضائية، ومستقبل القيادة السياسية. وتتكشف دلالته في أنه قد يؤدي إلى تجاوز الحاجة إلى الدعم الفلسطيني، لكنه قد يعيد إنتاج جانب من النظام السياسي الذي صوّت قطاع من الجمهور لتغييره.

السيناريو الرابع: فشل آيزنكوت وانتقال التكليف إلى نتنياهو

إذا أخفق آيزنكوت في تشكيل الحكومة خلال المهلة القانونية، فقد يمنح هرتسوج نتنياهو فرصة ثانية لمحاولة تشكيل ائتلاف. من عوامل تعزيزه استمرار الانقسام داخل المعارضة، وفشل التفاهمات مع الأحزاب الفلسطينية والحريدية، وقدرة الليكود على جذب نواب من معسكرات أخرى. ومن عوامل إعاقته تراجع معسكر نتنياهو إلى ٥٣ مقعداً، ورفض بعض الأحزاب العودة إلى حكومته، واستمرار الخلافات حول أدائه السياسي والأمني. أما دلالته فتظهر في أن فشل آيزنكوت لا يعني عودة نتنياهو تلقائياً، لكنه يعيد فتح المنافسة على تشكيل الحكومة.

السيناريو الخامس: استمرار الانسداد والذهاب إلى انتخابات جديدة

هذا السيناريو يمثل مخاطر متصاعدة، ويتحقق إذا فشل آيزنكوت ونتنياهو في بناء أغلبية، وتعذر التوصل إلى مرشح بديل أو تسوية برلمانية. من عوامل تعزيزه الفيتوهات المتبادلة، والتباعد الأيديولوجي، وغياب الثقة بين الأحزاب، واستمرار الخلاف حول المشاركة الفلسطينية. من عوامل تعزيزه ارتفاع كلفة الانتخابات الجديدة، والضغوط الأمنية والاقتصادية، ورغبة قطاعات من الجمهور في إنهاء الجمود. وتظهر دلالته في أن الأزمة قد تتحول من مأزق تشكيل حكومة إلى أزمة ثقة أعمق في قدرة النظام السياسي على إنتاج أغلبية مستقرة.

وتتسق هذه السيناريوهات مع تقديرات وتحليلات رصدت المسارات الثلاثة الرئيسية أمام آيزنكوت: حكومة أقلية بدعم فلسطيني، أو تفاهم مع الحريديم، أو حكومة وحدة مع الليكود، مع الإشارة إلى أن جميعها تواجه عقبات سياسية كبيرة. كما أشارت أيضا إلى احتمال انتقال فرصة تشكيل الحكومة إلى نتنياهو إذا فشل آيزنكوت، ثم احتمال إجراء انتخابات جديدة إذا فشلت المحاولات اللاحقة.

مؤشرات إنذار ينبغي مراقبتها

لا يكفي انتظار الإعلان عن تشكيل الحكومة للحكم على اتجاه الأزمة؛ فهناك مؤشرات مبكرة يمكن أن تكشف ما إذا كانت إسرائيل تتجه نحو تسوية سياسية أم نحو مزيد من الانقسام.

المؤشر	ما الذي يكشفه؟
طبيعة التفاهم بين آيزنكوت والقائمتين الفلسطينيتين	هل يتجه إلى دعم خارجي أم شراكة سياسية؟
موقف ليبرمان النهائي	مدى تماسك معسكر التغيير وقدرته على تجاوز الفيتو الداخلي
مواقف الأحزاب الحريدية	إمكانية الوصول إلى أغلبية من دون دعم فلسطيني
المفاوضات حول	قدرة آيزنكوت على تقديم

الخدمة العسكرية	تنازلات أو فرض تسوية
التصويت على رئاسة الكنيست واللجان	قدرة المعارضة على تحويل تفوقها العددي إلى نفوذ مؤسسي
مشاريع التحقيق في إخفاقات ٧ أكتوبر	مدى استعداد القوى السياسية لمواجهة المسؤولية الحكومية والأمنية
تصريحات نتنياهو والليكود بشأن الأحزاب الفلسطينية	استمرار توظيف خطاب الهوية والولاء في الصراع السياسي
المواقف من غزة والضفة الغربية	حدود إمكانية استمرار تفاهم بين الأحزاب الفلسطينية ومعسكر آيزنكوت

وتبرز أهمية رئاسة الكنيست واللجان البرلمانية بوجه خاص؛ لأن السيطرة على المواقع التنظيمية والتشريعية قد تمنح المعسكر المعارض قدرة على التأثير في جدول أعمال البرلمان، حتى قبل نجاحه في تشكيل الحكومة. وقد أفادت تقارير بأن معسكر آيزنكوت تحرك لتقديم مرشح لرئاسة الكنيست، بالتوازي مع طرح مشاريع تتعلق بالتحقيق في أحداث ٧ أكتوبر، وحدود ولاية رئيس الحكومة، وإلغاء بعض التعديلات القضائية السابقة.

الخاتمة

تدل مشاورات رئيس الدولة مع الأحزاب، وما رافقها من مواجهة بين هرتسوج وستروك، ثم التلاسن الذي شهدته مراسم حلف اليمين في الكنيسيت، على أن إسرائيل تمر بلحظة سياسية تتجاوز مسألة انتقال السلطة من حكومة إلى أخرى. إنها لحظة اختبار لمدى قدرة النظام السياسي على استيعاب نتائج الانتخابات عندما تضع المواطنين الفلسطينيين وممثليهم في موقع مؤثر في تحديد هوية الحكومة.

فقد كشفت الانتخابات عن معادلة برلمانية جديدة: معسكر نتنياهو فقد أغلبيته، ومعسكر آيزنكوت لا يملك أغلبية مستقلة، بينما حصلت الأحزاب الفلسطينية على ١٩ مقعداً جعلتها عاملاً لا يمكن تجاهله. غير أن هذه القوة الانتخابية اصطدمت بحاجز سياسي وأيديولوجي يتمثل في رفض قطاعات من اليمين، وبعض القوى داخل المعارضة أيضاً، الاعتراف بشرعية الاعتماد على الدعم الفلسطيني.

ومن هنا يمكن استخلاص خمس نتائج رئيسية:

١- الأحزاب الفلسطينية انتقلت من موقع التمثيل إلى موقع التأثير، لكنها لم تنتقل بعد إلى موقع الشراكة المعترف بها. فوزها بـ١٩ مقعداً منحها قدرة على تغيير الحسابات الحكومية، لكنه لم ينه المواقف التي تستبعدها من ترتيبات السلطة.

٢- أزمة تشكيل الحكومة أصبحت انعكاساً لأزمة أعمق في تعريف المواطنة الإسرائيلية، فالنقاش لم يعد حول برنامج حزب أو موقف من سياسة معينة، بل أصبح يدور حول حق المواطنين الفلسطينيين في أن يكون لممثليهم دور في تحديد السلطة التنفيذية.

٣- معسكر التغيير يواجه اختباراً يتجاوز إزاحة نتنياهو، فإذا لم يستطع تجاوز الحاجز الإقصائي تجاه الأحزاب الفلسطينية، فقد ينجح في تغيير رئيس الحكومة من دون أن ينجح في تغيير القواعد السياسية التي أنتجت الأزمة.

٤- خطاب اليمين حول الولاء والهوية قد يتحول إلى أداة لتعطيل أي بديل حكومي، فكلما جرى تقديم التعاون مع الأحزاب الفلسطينية باعتباره تهديداً للدولة، ارتفعت التكلفة السياسية للتفاهم معها، وأصبح تشكيل الحكومة أكثر صعوبة.

٥- تغيير الحكومة، إن حدث، لن يعني بالضرورة تحولاً جذرياً في السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، فالمواقف من غزة والضفة الغربية والاستيطان والحقوق الفلسطينية ستظل خاضعة لموازين القوى داخل الحكومة والمؤسسة العسكرية والمجتمع الإسرائيلي.

هكذا يمكن وصف المشهد الإسرائيلي الراهن بأنه صراع على تعريف الشرعية السياسية قبل أن يكون صراعاً على تشكيل الحكومة، فالأحزاب الفلسطينية حصلت على شرعيتها الانتخابية من صناديق الاقتراع، لكن قطاعات مؤثرة في النظام السياسي لا تزال تتعامل مع تأثيرها باعتباره مشكلة قومية وأمنية، لا نتيجة طبيعية للتنافس الديمقراطي. وفي المقابل، يجد معسكر آيزنكوت نفسه أمام مفارقة صعبة: فهو يحتاج إلى تجاوز نتنياهو، لكنه قد لا يكون مستعداً لتحمل الكلفة السياسية للاعتماد على الأصوات الفلسطينية التي أسهمت في منحه الأفضلية في مشاورات الرئيس.

وبذلك، لا تكمن صعوبة اللحظة في اختيار رئيس الحكومة فحسب، بل في الاختيار بين مسارين: مسار يكتفي بتغيير القيادة مع الإبقاء على قواعد الإقصاء السياسي، ومسار يفتح نقاشاً أوسع حول حدود المواطنة والمشاركة والهوية داخل إسرائيل. وقد لا يؤدي المسار الثاني إلى تغيير فوري في طبيعة الدولة أو سياساتها تجاه الفلسطينيين، لكنه يضع للمرة الأولى منذ فترة طويلة مسألة الشراكة الفلسطينية في قلب معادلة تشكيل السلطة، ويجعل من الصعب التعامل معها باعتبارها قضية هامشية يمكن تجاوزها بتفاهمات بين الأحزاب اليهودية وحدها.

إنها، بهذا المعنى، لحظة اختيار إسرائيلية صعبة بالفعل؛ لأنها تضع النظام السياسي أمام اختبار لا يتعلق فقط بمن سيحكم، بل بمن يحق له أن يكون شريكاً في الحكم، وبما إذا كانت الديمقراطية الإسرائيلية قادرة على قبول نتائجها حتى عندما تفرض عليها إعادة النظر في حدود هويتها السياسية والقومية.